الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية

الأستاذة/ بن سمينة دلال(*)

الملخص:

ترتبط معدلات التنافسية العالمية بشكل واضح ومحدد بامتلاك عناصر القوة الاقتصادية القائمة على الاقتصاد المعرفي الذي يدور في نطاق تحويل التكنولوجيا فائقة التقدم إلى سلع ومنتجات قادرة على اختراق أسواق العالم وصناعة طلب جديد يتجاوز المفاهيم التقليدية للطلب على السلع النمطية، وتعتبر هذه النقطة نقطة الفصل بين اقتصاديات الدول المتقدمة واقتصاديات الدول النامية، فتوفر الدول المتقدمة على تكنولوجيات حديثة جعلها تحتل الريادة والعكس بالنسبة للدول النامية التي تعاني من تخلف المستوي التكنولوجي وتدهور الوضع التنافسي، وفي ظل اتساع الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية، كان لزاما على هذه الأخيرة العمل على نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الوسائل التي تعول عليها الدول النامية في نقل التكنولوجيا. لذلك تعمل هذه الأخيرة على توفير المناخ الاستثماري الملائم لنقل وتوطين الاستثمارات الأجنبية وتقديم مختلف الحوافز التي من شأنها إستقطاب هذه الأخيرة.

(*) أستاذة مساعدة بجامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر

Abstract:

Linked to Rates of global competitiveness with in a clear and specific elements of possession of economic power based on the knowledge economy, which is taking place in the scale of the transfer of high technology to move goods and products able to penetrate global markets and industry, a new application than the traditional concepts of the demand for goods stereotypes, and this point is the point of separation between the economies of the countries Developed and developing economies, providing developed countries to modern technologies it the lead and vice versa for developing countries which suffer from underdevelopment and technological level, the deterioration of competitive position, and in a widening technological gap between developed and developing countries, had to make the latter work to transfer Technology from developed countries.

The foreign direct investment means that the developing countries rely on the transfer of technology to operate the latter to provide the appropriate investment climate to transfer and resettlement of foreign investment and provide various incentives that would attract the latter.

مقدمة:

يعتبر استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم الطرق التي تعول عليها الدول النامية في نقل التكنولوجيا الحديثة و دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تعمل على زيادة القدرات الإنتاجية للدول و تعزيز القواعد الإنتاجية وتحسين المهارات والخبرات، كما تعول عليه الدول النامية لحل الكثير من المشكلات التي تواجهها كالفقر والبطالة. وبناء على ذلك أضحى من أولويات هذه الدول تبني الإصلاحات الاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي عملت على إعادة هيكلها الاقتصادي، وسن تشريعات تمنح حوافز مغرية لانسياب الاستثمارات الأجنبية.

وسنتناول في هذا البحث من خلال التحليل والدراسة، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا للدول النامية، والمجهودات المبذولة في هذه الدول من أجل خلق بيئة الأعمال الملائمة لتوطين الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا، وذلك من خلال التطرق للنقاط التالية:

- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، خصائصه و أنواعه.
- أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الاتجاهات الحديثة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية .
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا .
- تكلفة التكنولوجيا المحولة إلي الدول النامية .
- جدوى نقل التكنولوجيا إلي الدول النامية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات.

١- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلاً عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا ومجال نشاطه إلى الدول المضيفة[١].

ووفقا للمعيار الذي وضعه FMI يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي ١٠٪ أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، و تكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.

- أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر علي انه «عبارة عن ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التاثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع.....إلخ.
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل أو في مؤسسة جديدة
- إقراض طويل الأجل (خمس سنوات أو أكثر)[٢].

٢- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها:

---

١) عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ٤٧.

2) OCDE, Difinition de reference détaillés des investissements internationaux, paris, 1983, p14.

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة[٣].

- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات الممولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه[٤].

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفورات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة لوجوده.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ[٥].

---

٣) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٢١٤.

٤) حسن المهران ، الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية، معهد التخطيط القومي، القاهرة،٢٠٠٠، ص ٧.

٥) عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص: ٢٥٤

- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح، وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة[٦].

- يحقق الاستثمار المباشر روابط دائمة مع مؤسسة في الخارج عكس الاستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الاوراق المالية من أجل الحصول على ربح مالي سريع.

٣- أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر:

تتخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة عدة أشكال تتمثل في:

٣-١- الاستثمار المشترك:

ينطوي الاستثمار المشترك على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الإستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه[٧]. وفي الواقع نجد أن الدول النامية قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، حيث لوحظ ميدانيا الخطر الذي قد ينجم عن المستثمر الأجنبي عندما يمتلك أكبر قدر من رأس المال، فمثلا نجد أن الدول الاشتراكية سابقا كانت تسمح بشكل وحيد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى ٤٩٪ من قيمة المشروع[٨].

---

٦) ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص: ١٢٩.

٧) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، ١٩٩٣، ص٣١٩.

٨) فارس فضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ١٩٩٨، ص٢٩.

٣-٢- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة[٩]. وتنظم العلاقة بين المركز الرئيسي والفرع من حيث اختصاصات وصلاحيات الفرع ونوع النشاط وفق اتفاقيات الدولة المضيفة.

ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية)[١٠]، إن تفضيل الشركات متعددة الجنسيات لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد ، بل الرفض في بعض الأحيان، من طرف الدول النامية المضيفة، إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري، بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحذر من إحتمالات الوقوع في حالة إحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها.

ومع افتراض قبول هذه الأسباب (المذكورة سابقا)، فإن هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا و أمريكا اللاتينية، وحتى في إفريقيا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري، كوسيلة تمكنها من

٩) عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، ص ٢٥.

10) Denis Tersen, Jean Luc Bricaut. L. investissement international. (Edition Armand colin. Paris, 1996), p 8.

جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي.

٣-٣- الاستثمار في المناطق الحرة: «Free Zones»:

تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، والمناطق الحرة لا تعدو أن تكون شكلاً من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التجارة الدولية، وهي وإن كانت جزءًا من إقليم الدولة فإنها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة[١١].

٣-٤- مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجاً نهائيا. وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع... إلخ. والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي[١٢].

٤- أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي بعد أن أصبحت من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية ، فإبتداء

---

١١) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٧، ص٣٥١.

١٢) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص٤٩٠، ٤٩١.

من النصف الأول من الثمانينات ومع بداية الألفية الجديدة أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً أساسياً من عناصر إستراتيجية التنمية، حيث أصبحت الدول المتقدمة والنامية تضع ضمن استراتيجياتها تطوير مناخها الاستثماري وتعزيز مؤسساته وتكيفه مع متطلبات العولمة واقتصاديات السوق لجذب حصة معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها[١٣].

وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية :

- اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث نما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية .
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً أكثر أماناً وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر.
- يعتبر كإحدى وسائل توطين التكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق.
- أحد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية.
- يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- يعمل على تحسين جاذبية الدول من خلال إجراء بعض التعديلات والتي بلغت بين عامي ١٩٩٦ـ ٢٠٠٤ حوالي ١٦٧١ تعديلاً، والمتعلقة أساساً بـ: فتح قطاعاتها الاقتصادية، وتقديم العديد من التسهيلات والامتيازات والحوافز.

١٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، «الإستراتيجية الجديدة والدعوة إلى عودة الأموال العربية المهاجرة»، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثاني، أبريل ٢٠٠٧، ص ٣.

لقد عرفت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام دول العالم بقضايا اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك لما يحمل معه العديد من المزايا للدول المستفيدة مقابل انحسار دور مصادر التمويل الخارجية التقليدية (كالقروض المصرفية والمساعدات الإنمائية). وفي ذات الوقت يجب أن نشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ـ رغم أهميته ـ لا يمثل سوى ٨٪ من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت على مستوى العالم[١٤]، مع تباين نسبي بين مناطق العالم، حيث يرتفع في الدول النامية والدول الأقل نمواً عنه في الدول المتقدمة، وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتعدى كونه مكملاً للاستثمارات المحلية وليس بديلا عنها.

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم الوسائل لتكوين وتطوير عناصر البنية الأساسية، وفي نقل وتوطين التقنية، وإيجاد فرص العمل. ولا تنحصر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدولة ما في كونه وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي فقط، بل إنه ضروري لزيادة درجة الاندماج والتفاعل مع النظام الاقتصاد العالمي[١٥].

٥- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة إلى أخرى ولا شك أن

14) UNCTAD, «World investment report 2004, the shift toward services», UN, New York & Geneva 2004, p3.

١٥) سالم سعيد القحطاني، مستقبل الاستثمار في المملكة العربية السعودية، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٣٢.

درجة تأثير العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية:

٥-١- المحددات الاقتصادية:

وتتمثل في تحقق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار ما يلي:

❖ السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المضيفة: والتي تشمل السياسات الاستثمارية، سياسة التجارة الخارجية، السياسة المالية، السياسة النقدية، وكلما كانت السياسات الاقتصادية على مستوي كلي تحررية ومرنة وواضحة ومستقرة وغير متضاربة في الاهداف وتتسم بالكفاءة والفعالية وتتوائم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على المستوي القومي والتطورات العالمية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس[١٦].

❖ حجم السوق و معدل نموه: إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة و توسعا في أسواقها والتي توفر فرصاً جديدة للاستثمار.

❖ الحوافز المالية لجذب الاستثمار: وتتمثل في حرية تحويل الأموال (الأرباح خاصة) الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار.

١٦) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص٣٩٥.

❖ توفر الموارد البشرية المؤهلة : تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية و بالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصراً جاذباً للاستثمار.

❖ توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة : الذي يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا ، كما أن خوصصة المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب ، من خلال إعطاء إشارة للمستثمر الأجنبي أن الحكومة المعنية أصبحت ترحب بالاستثمارات الأجنبية خاصة في مشروعات البنية الأساسية وتحسين الخدمات المرتبطة بالخصخصة.

❖ درجة الانفتاح الاقتصادي : حيث يميل المستثمر الأجنبي للتوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة ، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود علي حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق.

❖ توفر البنية التحتية الملائمة : يعتبر توفر بنية تحتية مناسبة محدداً هاماً ورئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة حيث تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ، ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار ويراعي المستثمر توفر الدولة المضيفة على شبكة نقل حديثة وقاعدة متطورة لوسائل الاتصال ، فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها .

❖ العائد على الاستثمار: ويعد أحد العوامل الهامة والرئيسية فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر ، لأن المستثمر الأجنبى لا يقوم بالاستثمار فى الخارج إلا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية ، ومع

الأخذ بالمحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية فى الاعتبارعند اتخاذ قرار بالاستثمار فى دولة معينة.

٥-٢- المحددات القانونية والتشريعية والتنظيمية:

فكلما كان هناك قانون موحد للاستثمار يعمل على تحفيزه ويتسم بالوضوح وعدم التضارب مع باقى التشريعات الأخرى ذات الصلة، وكلما كان متضمنا الضمانات الكافية من عدم مصادرة أو تأميم وخلافه، ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر.

كما تلعب البيئة التنظيمية و المؤسسية في الدولة المضيفة تأثيرا هاما علي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى درجة التيقن بالنسبة للمستثمر، فكلما كان النظام الإداري القائم يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم تفشي البيروقراطية وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار أدي ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، مع مراعاة توفر المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر، وفي الوقت المناسب .

٥-٣- العوامل السياسية:

ويأتي في مقدمتها توفر الاستقرار السياسي الذي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المر دودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي. كذلك من العوامل السياسية التي تتحكم في إنتقال الاستثمارات طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر للاستثمارات و البلد المستورد لها .كما يراعي المستثمر الأجنبي طبيعة النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة، فالدولة الديمقراطية التي تتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق، توفر الأمان لرأس المال الاجنبي والمحلي.

٥-٤- العوامل الاجتماعية:

وتتمثل في القيم والتقاليد والأخلاق السائدة في المجتمع وكذا مدى تفضيلهم للمنتج الوطني على غيره والذي يؤثر في توجيه المشاريع الاستثمارية نحو إنتاج سلع معينة أو حظر استثمار معين .

كما يؤدي ارتفاع مستوي الأمية في المجتمع إلى انخفاض قدرة الشركات الأجنبية على القيام بالكثير من الحملات الإعلانية أو التسويقية أو الترويجية.

٦- الاتجاهات الحديثة للاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية:

شهد الاقتصاد العالمي نموا سريعا فيما يتعلق بتدفقات رأس المال الأجنبي، وذلك ما يوضحه الجدول الموالي الذي يبين ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا سنة ٢٠٠٥ ليبلغ سقف ٩١٦ مليار دولار، محققاً قفزة نوعية بنسبة ٢٨,٩٪ بالنسبة لسنة ٢٠٠٤ وهذا راجع إلى متانة النمو الاقتصادي وانتعاش صفقات الاندماج والتملك وكذلك تزايد قدرة الشركات على حسن الاختيار والتدقيق وتسديد القروض الضخمة ،إضافة إلى تحسن بيئة الاستثمار مع تبسيط أكثر لإجراءات التراخيص والمعاملات لدى الدول المضيفة للاستثمار أثر على هذا التطور:

جدول رقم"١": مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي:

	القيمة بالأسعار الجارية مليار دولار		معدل النمو السنوي ٪		
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد	٧١١	٩١٦	٩.٧-	٢٧.٤	٢٨.٩
تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر	٨١٣	٧٧٩	٤	٤٤.٩	٤.٢-
رصيد الاستثمار الأجنبي الوارد	٩٥٤٥	١٠١٣٠	٢٠.٦	١٦.١	٦.١

	القيمة بالأسعار الجارية مليار دولار		معدل النمو السنوي ٪		
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
رصيد الاستثمار الأجنبي الصادر	١٠٣٢٥	١٠٦٧٢	١٧.٧	١٤.١	٣.٤
الاندماجات والممتلكات الخارجية	٥٦٢	٥٥٨	٣٧	٣٢.٣	٠.٧-
الدخل من الاستثمار الأجنبي الوارد	٦٠٧	٦٤٤	٣٧	٢٦.٦	٦.١
الدخل من الاستثمار الأجنبي الصادر	٣٨١	٧١٦	١٩.٧-	٢٨.٢	٨٨.٢
الناتج الإجمالي للشركات الأجنبية	٤٢٨٣	٤٥١٧	٢٠.٣	٢٢.٨	٥.٤
إجمالي أصول الشركات التابعة الأجنبية	٣٧٣٣	٤٢١٦	١٦.٥	٢١	١٢.٩
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٤٠٩٦٠	٤٤٦٨٤	١٢.١	١٢.١	٩.١
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	٨٧٠٠	٩٤٢٠	١٢.٤	١٥.٥	٨.٣
إرادات، إتاوات، امتيازات ورسوم	١١١	٩١	١٤.١	١٧	١٧.٩-

Source: UNCTAD ,World investment Report. 2006.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن الاستثمار الدولي والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر ينمو بشكل أسرع من الاستثمارات الأخرى مما يدل على زيادة تكامل الاقتصاد العالمي، وذلك ما يتضح من خلال الجدول الموالي الذي يوضح توزيع تدفقات الاستثمار المباشر على المجموعات الاقتصادية، فقد قدرت التدفقات المتجهة للدول المتقدمة خلال عام ٢٠٠٥ بنحو ٥٤٢,٣١٢ مليار دولار

أي بنسبة ٥٩,٢٪ من إجمالي التدفقات العالمية، في حين بلغت التدفقات المتجهة للدول النامية ٣٣٤,٢٨٥ مليار دولار بحصة نسبتها ٣٢,٤٪، أما التدفقات المتجهة نحو دول الاقتصاديات المتحولة (دول جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث) فبلغت ٣٩,٦٧٥ مليار دولار بنسبة ٤,٣٪ من التدفق العالمي، كما أن للدول العربية حصة غير مسبوقة إذ بلغت التدفقات الواردة إليها ٣٧,٦٥٠ مليار دولار بنسبة٤,١٪ من إجمالي التدفقات:

جدول رقم"٢" : تدفقات الاستثمار الوارد عالميا (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥).

الوحدة: مليون دولار

	١٩٩٥	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
العالم	٣٣١.١	٣٨٦.١	١.٣٨٧.٩٥٣	٧١٦.١٢٨	٦٣٢.٥٩٩	٦٤٨.١٤٦
الدول المتقدمة	٢٠٣.٥	٢١٩.٩	١.١٠٧.٩٨٧	٥٤٧.٧٧٨	٤٤٢.١٥٧	٣٨٠.٠٢٢
الدول النامية	١١٣.٣	١٥٢.٩	٢٥٢.٤٥٩	١٥٥.٥٢٨	١٦٦.٣٣٧	٢٣٣.٢٢٧
دول إ.المتحولة.	١٤.٣	١٣.٥	٢٧.٥٠٨	١٢.٨٢١	٢٤.١٠٦	٣٤.٨٩٧
الدول العربية	٢٥٥	٣.٥٨٢	٢.٦٢٩	٨.٠٧٤	٩.٧٧٤	١٢.٢١٧

المصدر: من إعداد الباحثة بناءاً على معلومات من تقرير الاستثمار الدولي، ٢٠٠٥ .

٧- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا:

يعد موضوع التكنولوجيا بصفة عامة موضوع الساعة دون جدال، فهو موضوع يهم كل العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، ولعل أهم الأسباب التي فرضت أهمية موضوع التكنولوجيا خاصة نقلها من الدول المتقدمة

إلى الدول النامية، الفجوة العميقة الحالية في التقدم الاقتصادي والصناعي والفني بين الدول المتقدمة من جانب والدول النامية من جانب آخر.

وتعرف التكنولوجيا بأنها فن الإنتاج، أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج[١٧].

أو هي دراسة مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لتصنيع منتج وإقامة الآلية اللازمة لإنتاجه[١٨].

وتلعب التكنولوجيا دوراً بارزاً في إستراتيجية التنمية التي تضعها الدول المختلفة في وقتنا الحاضر، حيث صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر الهامة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أنها تمثل نسبة ٧٥٪ من مجموع مساهمة كل العناصر الداخلة في عملية التنمية، فضلا عن أن التكنولوجيا هي احدي الركائز الثلاثة التي يستند إليها التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية ألا وهي التجارة والتمويل والتكنولوجيا.

ويمكن نقل التكنولوجيا بواسطة قنوات متعددة كالتراخيص (Licensing) المشاريع المشتركة (Join ventures) الاستثمار الأجنبي المباشر واستيراد معدات إنتاج السلع الرأسمالية (Capital goods).

---

١٧) محمد حلمي مراد، دور التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة مصر المعاصرة،العدد ٣٤٩ ،١٩٧٢ ، ص٥، نقلا عن نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٤٤٣.

١٨) علي حبيش، استيعاب التكنولوجيا وتحديات العصر، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ١٩٩٢، ص٤٠ نقلا عن نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع السابق، ص٤٤٣.

ويشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية حول الاستثمار في العالم لعام ١٩٩٢ ، إلى أن الصفقات المبرمة بين الشركات الأم وتبعاتها أو فروعها في الدول المضيفة قد شكلت ٨٠٪ من الصفقات الدولية التي تتضمن عناصر تكنولوجية.

ويمكن أن تتم عملية نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق عدة صور، من أبرزها تحفيز التقليد و تنشيط الطلب على منتجات تتضمن محتوى تكنولوجياً أكثر حداثة، وكذلك انتقال العمالة التي توظفها الجهة المستثمرة دون فقدانها للميزة النسبية التي تملكها من جراء حيازة التكنولوجيا بواسطة تقديم أجور لموظفيها تفوق ما يمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين المحتملين في البلد المضيف، ويساعد الاستثمار الأجنبي في الحصول على التكنولوجيا وتنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول المضيفة، حيث تعاني معظم البلدان النامية من ضعف قدرتها التكنولوجية التي تمتلكها الدول الصناعية المتقدمة و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم "٠١" : الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة و الدول النامية.

المصدر : عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص٤٥٠

كما تظهر الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية و البلدان الصناعية المتقدمة من خلال المقارنة بين أعداد العلماء و المهندسين الذين يعملون في مجال البحوث والتطوير في كل من البلدان النامية و البلدان الصناعية المتطورة ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد من بين كل مليون شخص ٣٧٣٢ عالما و مهندسا في مجال البحوث والتطوير، في حين لا يوجد سوي ١٥ عالما ومهندسا في مجال البحوث

والتطوير من بين كل مليون شخص في نيجيريا. وهذا ما يوضحه الجدول التالي[١٩]:

جدول رقم "٣": عدد العلماء و المهندسين في مجال البحوث و التطوير لكل مليون شخص في عدد من الدول المتقدمة و الدول النامية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٥)

الدول المتقدمة	العدد لكل مليون شخص	الدول النامية	العدد لكل مليون شخص
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٧٣٢	الأرجنتين	٦٧١
اليابان	٦٣٠٩	البرازيل	١٦٨
فرنسا	٢٥٨٤	الأردن	١٠٦
النرويج	٣٦٧٨	تونس	٣٨٨
إيطاليا	١٣٢٥	نيجيريا	١٥

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٩٩ ، ص.٢٢٦ ٢٦٧. نقلا عن نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق ،ص.٤٤٦.

ويتوقف مدي استفادة الدول النامية من التكنولوجيا المنقولة علي عدد من العوامل التي تتحكم فيها الشركات المصدرة للتكنولوجيا نذكر منها :

- مدي توفر بنية تحتية و أساسية ملائمة للتكنولوجيا المنقولة
- خصائص المجال الإنتاجي الذي يقع ضمنه الاستثمار.

١٩) نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع السابق ، ص ٤٤٥ .

- الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف، من تشريعات و قوانين تحكم التنافس، تحمي الملكية و التوظيف و توفر المهارات البشرية.
- إستراتيجية الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به.
- عدد مراكز البحث، تجهيزاتها ووظائفها (البحث الأساسي و البحث التطبيقي).
- قدرة الصناعات المحلية على استعمال التكنولوجيا الجديدة التي تم تحضيرها في مراكز البحث.
- القدرة على تكوين يد عاملة مؤهلة.

وفي الواقع، لا تقوم الشركة الأجنبية بتحويل تكنولوجيتها تلقائيا، حيث أن امتلاك تكنولوجيا جديدة يشكل مصدر ميزتها الاحتكارية، وبالتالي فهي تقبل الاحتفاظ بموقعها الاحتكاري لأطول فترة ممكنة، معتمدة على نشاطات البحث والتطوير من أجل إنتاج و بيع منتجات جديدة[٢٠].

إن الجزء الأساسي من التحويلات التكنولوجية يتم داخل الشركة الأجنبية التي تقوم بتطوير تكنولوجيتها في البلد الأصلي، ثم تعمل على استغلال هذه الميزة في الخارج عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر. و بالتالي فإن ما يميز التحويل التكنولوجي أساساً هو هيمنة التحويل الداخلي على التحويل الخارجي، ولقد جاء في تقريرا لتنمية الصناعية لسنة ٢٠٠٣.

إن معظم الدول النامية التي استطاعت أن تحقق نتائج جيدة، اتبعت إستراتيجيات جد متنوعة من أجل تطوير و تحسين موقعها التنافسي على المستوى الدولي، وهذا عن طريق البحث و التطوير على المستوى الوطني أو عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو عن طرق الإمكانيتين معا و فيما يلي سنقوم بعرض

20) Denis Tersen, Jean-Luc Bricout, op.cit.p188.

حصة الدول المتقدمة و النامية من البحث و التطوير و الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات ذات التكنولوجيا المتقدمة :

الجدول رقم"٤": حصة البحث و التطوير المحلي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات ذات التكنولوجيا العالية.

الترتيب (۞)			البحث و التطوير بالدولار للصادرات ذات التكنولوجيا العالية		البحث و التطوير بالدولار للاستثمار الأجنبي المباشر		تصدير التكنولوجيا العالية بمليارات الدولارات		حصة المنتجات ذات التكنولوجيا العالية من صادرات المنتجات الصناعية (٪)	
١٩٩٨	١٩٨٥	الدول	١٩٨٥	١٩٩٨	١٩٨٥	١٩٩٨	١٩٨٥	١٩٩٨	١٩٨٥	١٩٩٨
١	٣	اليابان	٠,٦٣٥	٠,٩٣٧	٦٢,٤٢	١٠٠,٤٠	٣٦,٦	١١٤,٩	٢٠,٨	٢٩,٦
٢	٢	الو.م.أ	٠,٦٨٦	٠,٦٢٢	١,٦٨	١,٧٥	٥٣,٣	١٩٦,٩	٢٥,٨	٣١,٠
٣	١	ألمانيا	٠,٨١٦	٠,٣٦٨	١٣,٠٩	٥,٠١	٢٤,٣	٩٢,٧	١٣,٢	١٧,١
٤	٦	سويسرا	٠,٢٨٢	٠,٣٣١	٢,٣٣	١,٣٥	٤,٧	١٨,٣	١٧,٠	٢٣,٢
٥	٩	السويد	٠,٢٣١	٠,٢٨٣	٣,٣٣	٠,٧١	٤,١	٢٠,٤	١٣,٤	٢٤,٧
٦	٨	فرنسا	٠,٢٤١	٠,٢٦٦	١,٦٧	٠,٧٦	١٤,٣	٦٥,١	١٤,٦	٢١,٦
٧	١٨	كوريا	٠,١١٩	٠,٢٦٤	٣,٥٠	٥,٩٠	٣,٧	٣٦,٠	١٢,٢	٢٧,٢
٨	٥	النمسا	٠,٢٨٤	٠,٢٣٣	٢,١٩	٠,٦٥	١,٦	٧,٤	٩,٢	١٢,٢
٩	١١	الدنمارك	٠,٢٢٨	٠,٢٢٥	٥,٥٠	٠,٥٧	١,٨	٧,٦	١٠,٩	١٦,٠
١٠	١٠	إسبانيا	٠,٢٢٩	٠,٢١٣	٠,٢٠	٠,٢٨	١,٥	١٠,٢	٦,٠	٩,٣
١١	١٥	إيطاليا	٠,١٤١	٠,٢١٠	٠,٩٧	١,٤٥	٧,٥	٢٤,٥	٩,٥	١٠,١
١٢	٤	فنلندا	٠,٣٤٢	٠,٢٠٠	٢,٩٥	١,٤٥	٠,٨	١٠,٥	٥,٧	٢٤,٤
١٣	٧	كندا	٠,٢٧٨	٠,١٧٧	٠,٩٨	٠,٥٢	٦,٢	٢٣,٨	٧,١	١١,١
١٤	١٩	بلجيكا	٠,١٠٥	٠,١٥٩	٠,٢٠	٠,٢٦	٣,٥	١٧,٤	٦,٤	٩,٧
١٥	١٣	إنجلترا	٠,١٦٧	٠,١٣٤	٠,٧٢	٠,٤٩	١٧,٩	٧٦,٣	١٧,٦	٢٨,٢
١٦	١٢	إسرائيل	٠,٢١١	٠,١١٣	٢,٧٦	٠,٦٧	١,١	٦,٦	١٧,٠	٢٨,٣
١٧	١٤	الدول الإسكندنافية	٠,١٦٤	٠,٠٩٨	٠,٧٨	٠,٣٤	٦,٩	٤٠,٨	١٠,٢	٢٤,٣
١٨	١٧	تايوان	٠,١٣١	٠,٠٦٨	١,٣٧	١,٥٠	٤,٧	٣٨,٦	١٥,٤	٣٥,٠

۞) على أساس نفقات البحث والتطوير للوحدة المصدرة ذات التكنولوجيا العالية.

الترتيب (*)			البحث و التطوير بالدولار للصادرات ذات التكنولوجيا العالية		البحث و التطوير بالدولار للاستثمار الأجنبي المباشر		تصدير التكنولوجيا العالية بمليارات الدولارات		حصة المنتجات ذات التكنولوجيا العالية من صادرات المنتجات الصناعية (٪)	
٢٦	١٩	الصين	٠,٠٠٠	٠,٠٣٣	٠,٠٠	٠,٠٣	٠,٣	٣٣,٥	١,٢	١٨,٢
٢١	٢٠	إيرلندا	٠,٠١٩	٠,٠٢٢	٠,٣١	٠,٣٨	٢,٧	٢٥,٢	٢٥,٨	٣٩,٣
٢٣	٢١	سنغافورة	٠,٠٠٨	٠,٠١٠	٠,٠٢	٠,٠٧	٤,٧	٦٢,٣	٢٠,٤	٥٦,٧
١٦	٢٢	المكسيك	٠,١٣٤	٠,٠٠٤	٠,٢٨	٠,٠٢	١,٩	٣١,٣	٨,٦	٢٦,٦
٢٥	٢٣	ماليزيا	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠	٠,٠٣	٢,٣	٣٤,٣	١٤,٨	٤٦,٩
٢٤	٢٤	هونغ كونغ	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٢,٤	٦,٠	١٤,٢	٢٤,٥
٢٠	٢٥	تايلندا	٠,٠٤٣	٠,٠٠١	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٢	١٥,٦	٢,٤	٢٨,٣
٢٢	٢٦	الفلبين	٠,٠١٤	٠,٠٠٠	٠,٠٧	٠,٠١	٠,٣	١٩,٠	٥,٨	٦٤,٣

Source: ONUDI, La Compétitivité par L'innovation et L'apprentissage, op. cit, P2.

ويتضح من خلال هذا الجدول أن هناك مجموعة من الدول النامية التي استطاعت أن تحسن وضعها التنافسي من خلال الحصة المكتسبة في البحث والتطوير، ولقد كان للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في نقل التكنولوجيا المتقدمة، والاستفادة من الخبرات الإنتاجية التي هي بحوزة الشركات متعددة الجنسيات.

٨- جدوى نقل التكنولوجيا إلي الدول النامية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات:

من المعلوم بالضرورة أن التكنولوجيا المتطورة أصبحت ضرورة ملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأنه مع قدوم أنشطة الشركات متعددة الجنسيات إلي الدول النامية فإنه ينساب معها العديد من المستويات التكنولوجية المتطورة، وقد أظهرت الدراسات الميدانية التي أجريت على عدد من الشركات عابرة القارات التي تقوم بالاستثمار المباشر في الدول النامية، الدور الفعال الذي تلعبه هذه الشركات في

نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ففي دراسة أجريت على ٥٦ شركة عابرة القارات (منها ٣٤ شركة أمريكية، ١٦ شركة أوروبية ، ٦ شركات يابانية) تعمل في المكسيك، البرازيل، الهند، جنوب إفريقيا، مصر، تايوان، هونغ كونغ. أشارت النتائج إلى ما يلي[٢١]:

- تقوم ٣١ شركة أمريكية بممارسة بعض أنشطة البحوث و التنمية للمنتجات والتسويق وغيرها من الأنشطة الوطنية خارج الدولة الأم.

- أن جميع الشركات الأوروبية التي تم دراستها تمارس أنشطة بحوث و تنمية خارج الدول الأم .

- أن معظم أنشطة البحوث و التنمية التي تقوم بها الشركات الأمريكية والأوروبية تتم في ٣٠ دولة من الدول النامية، وبصفة خاصة في مصر و هونغ كونغ و تايوان و الهند و المكسيك والبرازيل وجنوب إفريقيا و كوريا الجنوبية.

- أن معظم البحوث التي تجري في البلدان النامية يغلب عليها الطابع التطبيقي.

- أن جميع الشركات التي تم دراستها تقوم بتوظيف الوطنيين بنسبة ١٠٠٪ في كافة الأنشطة الخاصة بالبحوث والتنمية، أي أن جميع أنشطة البحوث تتم بواسطة الوطنيين تحت إشراف هذه الشركات .

- تقوم الشركات بتنمية مهارات الكثير من الموردين للمواد الخام و النصف جاهزة و ذلك من خلال عقد دورات تدريبية اهتمت في أساسها علي الطرق و الأساليب الحديثة في النقل والتخزين والتوزيع، هذا بالإضافة إلي قيام هذه الشركات بدعم الكثير من الجامعات المحلية بالدول النامية ، ماديا و تكنولوجيا.

٢١) نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص. ص.٤٥١ .٤٥٢.

- أشارت الأدلة التطبيقية إلي أن الشركات الوطنية استطاعت تنمية منتجاتها وأساليب إدارتها علي النحو المطبق تقريبا في نظيرتها الأجنبية و ذلك عن طريق التقليد وقد ظهر ذلك واضحا في دول مثل تايوان وهونغ كونغ و كوريا الجنوبية.

- أن المشروعات المملوكة ملكية مطلقة للشركات عابرة القارات الأمريكية الأصل أكثر فعالة و تعددا في النشاط البحثي و التنموي الخاص بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بالمقارنة بالإشكال أو الطرق الأخرى لنقل التكنولوجيا مثل عقود أو تراخيص الإنتاج والتصدير ومشروعات الاستثمار المشترك.

وعلى الرغم من أهمية التكنولوجيا المنقولة في النهوض بالتنمية الاقتصادية إلا أن الكثير من الدول النامية تنظر بعين الشك والريبة إلى التكنولوجيا المنقولة بواسطة هذه الشركات ومدي ملائمتها لظروف تلك الدول، الأمر الذي يثير التساؤل حول جدوى نقل التكنولوجيا إلى تلك الدول من خلال هذه الشركات. فقد يؤخذ على التكنولوجيا المنقولة بواسطة هذه الشركات أنها تتميز بكثافة رأس المال وبالتالي تصبح غير ملائمة لهذه الدول التي تتمتع بوفرة زائدة في عنصر العمل إلى حد يصل لدرجة البطالة و بالتالي يكون في استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال المزيد من البطالة، لذلك يصبح من صالح الدول النامية استخدام تكنولوجيا تعتمد اعتماداً كبيراً على عنصر العمل مع كم قليل من رأس المال، غير أن القول بان التكنولوجيا المنقولة بواسطة هذه الشركات إلى الدول النامية من النوع الكثيف رأس المال يؤدي إلي المزيد من البطالة في تلك الدول التي تتمتع أصلا بوفرة في عنصر العمل، قول غير سليم وذلك لأنه ليست جميع الدول النامية مما يتمتع بوفرة في عنصر العمل ونقص في عنصر رأس المال، ذلك أن المشاهد بالنسبة لكثير من الدول البترولية تمتعها بوفرة في عنصر رأس المال ونقص في عنصر العمل بها، إلا أنها لا تساعد على التنمية، وأكثر من ذلك

تؤدي إلى مزيد من التخلف وتوسيع الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول المتقدمة وأن استخدام التكنولوجيا الكثيفة رأس المال إلى الدول النامية وإن يكن يؤدي مؤقتا على المدى القصير إلى مزيد من البطالة، إلا أنه على المدى البعيد لن تستمر البطالة وسوف يستوعب حجم الإنتاج العمالة الزائدة.

كما يؤخذ على التكنولوجيا المنقولة بواسطة هذه المشروعات إلى الدول النامية أنها غالبا من النوع المساعد على تلوث البيئة «ظاهرة تصدير الصناعات القذرة» مثل ذلك صناعات الحديد والاسمنت والأسمدة الكيماوية تكرير البترول على أن اخطر المشاكل المصاحبة لنقل التكنولوجيا عن طريق الشركات متعددة الجنسيات تكمن في أن تلك المشروعات تستنزف ثروات الدول النامية من أصحاب العقول الفذة وتسمي هذه الظاهرة «ظاهرة النقل المعاكس للتكنولوجيا» أو «ظاهرة هجرة العقول» والتي تتمثل في هجرة الكفاءات العلمية والفنية من علماء ومهندسين وأطباء وفنيين وعمال مهرة إلى الشركة الأم التي توجد غالبا في إحدى الدول التقدمة، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا[٢٢].

٩- تكلفة التكنولوجيا المحولة للدول النامية:

إن قضية تقدير أو قياس تكلفة التكنولوجيا المحولة، تثير الكثير من القضايا أو تواجه العديد من المشكلات، يمكن تلخيص بعضها فيما يلي[٢٣]:

١- عدم وجود سوق حرة تتمكن من خلالها الدول النامية من شراء نوع تكنولوجيا معين وذلك في ضوء قوى العرض والطلب.

---

٢٢) سيد طه بدوي، دور الشركات العابرة الحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص.ص.٥٩، ٦٠ .

٢٣) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص.ص.٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١

٢- ارتفاع التكلفة الحدية الخاصة بتنمية أو ابتكار أحد الأنواع أو البدائل الأخرى للتكنولوجيا المستخدمة في نشاط إنتاجي معين وبصفة خاصة تلك الأنواع المتميزة أو المتفردة وهذا يشكل صعوبة بالنسبة للدول النامية على وجه الخصوص.

٣- إن تطبيق أي نوع جديد للتكنولوجيا يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة لإنجاح هذه العملية، وتنطوي هذه البيئة على الخبرات والمهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا، التسهيلات الإنتاجية والخدمات المرافقة الأخرى بمستوى معين... و غيرها.

٤- إن الكثير من الدول النامية تعاني نقص الخبرات و الكوادر الإدارية والفنية وغيرها من متطلبات نقل التكنولوجيا، خاصة المتقدمة منها، ومن هنا يتوجب عليها تحمل عبء التكاليف المرتفعة من أجل شراء أو استخدام نوع معين من التكنولوجيا (خاصة الأنواع الفريدة والمتقدمة).

٥- في حالة عقود التراخيص فإنه من الصعب تقدير المبلغ الممكن دفعه مقابل التراخيص باستخدام علامة تجارية معينة أو إنتاج منتج معين ويرجع هذا إلى عدم وجود سوق حرة يتحدد فيها ثمن كل ترخيص من ناحية والقيود التي يفرضها صاحب الاختراع أو الترخيص على مشتريه وعدم إمكانية الحصول على تراخيص لبعض الأنواع المتميزة تكنولوجيا من ناحية أخري.

وبالرغم من المشكلات السابقة فإنه في بعض الحالات الخاصة مثل الصناعات البسيطة أو المنتجات النمطية أو المشروعات الإنتاجية التي تتصف بالاستخدام المكثف للعمالة، فإن الدولة المضيفة تصبح في موقف أفضل إذا قامت بشراء بعض عناصر التكنولوجيا المستخدمة في هذه المجالات وفي مثل هذه الحالات تكون تكلفة التكنولوجيا المحولة معقولة

نسبيا، كما أن تكاليف التهيئة والتدريب اللازمين للعمالة الوطنية سوف تكون منخفضة أيضا، بالإضافة إلى ذلك يمكن تجنب تحكم الشركات متعددة الجنسيات في استخدام هذه الأنواع من التكنولوجيا.

وبالتالي ومن واقع إسهامات «برا ساد» يمكن تلخيص أنواع التكاليف المرتبطة بنقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة في الآتي:

١- التكاليف الناشئة عن تهيئة وإعداد المناخ أو بيئة العمل الملائمة للتكنولوجيا المنقولة (تنمية و تدريب القوى العاملة).

٢- التكاليف الناشئة عن مقاومة التغيير أو عدم قبول التكنولوجيا الأجنبية.

٣- التكاليف الناشئة عن توفير خدمات البنية الأساسية اللازمة.

خاتمة:

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً هاماً في نقل تكنولوجيا الإنتاج والمهارات والقدرات الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية الأمر الذي يسمح بتحسين الصناعة وتحقيق تقدم في طرق التصنيع وزيادة الإنتاج واكتساب خبرات إدارية إضافة إلى تدريب العمالة المحلية، وقد استطاعت بعض البلدان النامية بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر أن تقيم مشروعات ضخمة ذات مستوي تقني متقدم مثل مشروعات البتر وكيماويات، وتمكنت أيضا من تصميم وتنفيذ بعض مشروعات البنية الأساسية المتقدمة مثل الطرق والموانئ والمطارات وشبكات الكهرباء ومحطات تحليه المياه وغيرها.

غير أن فعالية وجدوى التكنولوجيا تتوقف على درجة التلاؤم النسبي لمستوي ونوع التكنولوجيا المنقولة مع خصائص وأهداف الدول النامية المضيفة الخاصة بالتحديث والتطوير الفني في نشاط معين أو استغلال اليد العاملة المتوافرة فيها مما يستلزم على هذه الأخيرة ضرورة تهيئة بيئة العمل الملائمة وتوفير مشروعات البنية الأساسية، والعمل على تحقيق التنمية التكنولوجية المحلية بالدول النامية بدرجة تحقق لها الاستقلال وعدم الاعتماد على الدول الأجنبية دون الاستغناء عن الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال عقود التراخيص وعقود الإدارة وبرامج التدريب الداخلي والخارجي والبعثات الخارجية .....الخ.